2003, 02 21 - 0001 - L.

مؤتمر جنيف عن المفقودين تابع أعماله وحضور مميز للبنان

مخيبر: عبثاً نسعى الى آليات لحل المشكلة ما لم تتوافر إرادة سياسية جدية

جنيف - "النهار":

في تلك القاعة الكبيرة، جمعت القضية الواحدة، قضية المفقودين، الاضداد الذين خاضوا يوماً ما النزاعات والحروب: العراق والكويت، كوسوفو وصربيا ومونتينغرو والبوسنة والهرسك، لبنان وسوريا واسرائيل، تركيا وقبرص، أرمينيا واذربيجان وغيرها ايضاً. ورغم ان بعض القلوب "مليانة"، غلبت الديبلوماسية معظم الاحيان على المواجهات الكلامية القاسية، وحرص متكلمون على تجاوز الاتهامات المباشرة "للجار" ورفيق اللقاء، فكانت مداخلاتهم ملطّفة تعكس واقع دولهم من دون اثارة الحساسية او التوتر. غير ان مداخلات عدة خرقت هذه الاجواء، منها مداخلة لـ"سوليد" (دعم اللبنانيين المفقودين والمنفيين) انتقدت السلطتين اللبنانية والسورية "اللتين تحاولان اقفال ملف المفقودين"، متحدثة عن "توقيف القوات السورية آلاف اللبنانيين خلال الحرب بسبب انتماءاتهم السياسية، واصبحوا مفقودين". وكانت مداخلة اخرى من كوسوفو هاجمت النظام الصربي السابق. ولم يوفر وفد اذربيجان ارمينيا من انتقاداته.

يمكن القول ان امس كان يوم لبنان بامتياز في المؤتمر الدولي للخبراء الحكوميين وغير الحكوميين بعنوان: "المفقودون - الحق في المعرفة" الذي تنظمه اللجنة الدولية للصليب الاحمر في المركز الدولي للمؤتمرات في جنيف - سويسرا. ثلاث مرات، أسمع صوته، فكان له موقف رسمي الى جانب موقفين غير حكوميين. كذلك، ترأس احد اعضاء الوفد جلسة بعد الظهر.

اعمال المؤتمر بدأت صباحاً بجلسة تابع خلالها المؤتمرون مناقشاتهم. وكان اول المتكلمين رئيس "سوليد" غازي عاد الذي عرض قضية المفقودين في لبنان منذ بدايتها، وتطرق الى ارتباطها بسوريا. وقال: "لا الية لمساعدة اهالي المفقودين في معرفة مصير احبائهم والسعي الى معالجات قانونية، انهم يعيشون في الألم والخوف. والخوف يكمن في ان الحكومة اللبنانية، لا تنفي المشكلة فحسب، بل تخيف العائلات وتبذل جهوداً لاقفال الملف.

وقد ادت هذه الاجواء الى تراجع عائلات عن اعلان فقدان قريب او حتى الاشارة الى المسألة". وطالب سوريا "باتخاذ تدابير، ابرزها اعلان لائحة مفصلة ودقيقة باسماء كل اللبنانيين الذين لا يزالون في السجون السورية والذين اعدموا او ماتوا هناك، واطلاق الموقوفين اللبنانيين لديها فوراً".

وبعد مداخلات عدة لممثلي دول ومنظمات، جاء الرد الرسمي اللبناني على لسان السكرتير الاول في بعثة لبنان الدائمة في جنيف السيدة رلى نورالدين التي توقفت عند قانون العفو العام الذي اصدرته الحكومة اللبنانية "وسمح بان يضع اللبنانيون الاحزان وراءهم ويبنوا السلام (...) وبدا انه الخيار الافضل لاعادة اعمار لبنان "من دون التمعن في لعبة الملامة التي قد تعيد احياء القتال". وقالت "ان هذا الامر لا يعني ان الحكومة اللبنانية ليست مدركة او شاعرة مع كل عائلات المفقودين التي لديها الحق في معرفة مصير احبائهم (...)".

كذلك، القى رئيس جمعية "عدل" النائب غسان مخيبر كلمة اعتبر فيها ان "من دون ارادة سياسية جدية، عبثاً نسعى الى اقامة آليات ووسائل لحل مشكلة المفقودين قسراً". وقال "أن مأساة هؤلاء وعائلاتهم ستوضع على سكة آلية الحل والوقاية المطلوبين، وخصوصاً في اطار النزاعات الداخلية والانظمة المتسلطة واعمال العنف ضد حقوق الانسان حتى في زمن السلم، حين تتجاوز مساعي الحل واعتبار المشكلة مشكلة الفير لتصبح مشكلة المجتمع باسره، وحين لا يصبح السعي الى الحل والوقاية مسعى اساسه انساني فحسب، انما مدماك اساسي وضروري لبناء السلام والمصالحة".

وكانت ايضاً مداخلات لممثلي تركيا وقبرص وكندا والمكسيك والبوسنة وصربيا واذربيجان والارجنتين و"منظمة العفو الدولية".

وبعد الغداء، عقدت جلستان متخصصتان متوازيتان، الاولى عن "ضرورة معرفة الاهالي مصير مفقوديهم" ترأسها نائب رئيس لجنة أهالي المفقودين والمخطوفين حبيب نصار والثانية عن "نبش الجثث وتحديد هوياتها". تلتهما جلستان متوازيتان ايضاً، الاولى عن "افراد القوات المسلحة"، والثانية عن "آليات حلّ المشكلات المتعلقة بالمفقودين".

ويختتم المؤتمر اعماله اليوم ببيان ختامي.